



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

مؤشر الحرية الاقتصادية 2023: أداء الأردن وأوليات التحسين



1. مقدمة:

أفردت الأدبيات الاقتصادية أهمية كبيرة لموضوع "الحرية الاقتصادية"، وقد جاءت الطروحات حول هذا الموضوع ضمن توجيهين رئيسيين:

أ. هناك من يناصر وجود نظام اقتصادي يعتمد على الملكية الخاصة وحرية الأسواق، مستندين في توجههم هذا إلى عدة مرتكزات منها "حرية الاختيار"، و"التبادل الطوعي"، و"المنافسة الحرة في الأسواق"، و"حماية الأفراد والممتلكات". وعادة ما تقوم الحكومة، ضمن هذا التوجه، بتعزيز الحرية الاقتصادية من خلال توفير الأطر القانونية، وسيادة القانون لحماية حقوق الملكية، وإنفاذ العقود. ومن أبرز الاقتصاديين المؤمنين بهذا النهج جون ستيوارت ميل، وميلتون فريدمان.

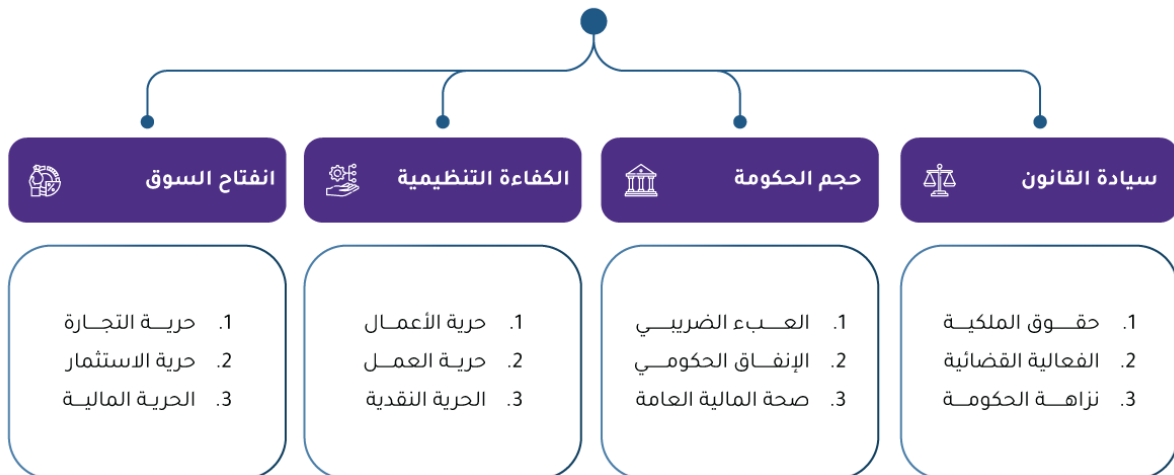
ب. وهناك من يناصر وجود نظام اقتصادي يستند إلى التخطيط المركزي، وسيطرة الدولة على الإنتاج. ويرى من يؤيد هذا النهج بأن الحرية الاقتصادية وحرية الأسواق عادة ما تؤدي إلى الاحتكارات، ونشوء الأزمات الاقتصادية، وانعدام المساواة. ويناصر هذه المدرسة الفكرية بعض الاقتصاديين البارزين مثل كارل ماركس، وجون كينيث جالبريث.

وبغض النظر عن البراهين المستخدمة لدعم أي من هذين المنهجين الفكريين، فقد بات واضحاً أن مواطني الاقتصادات الأكثر حرية يتمتعون بمستويات معيشية أفضل، ممن يعيشون في الاقتصادات الأقل حرية.

كما تجدر الإشارة إلى أن عدة مؤسسات مثل فريدم هاوس، وهيريتيج، ومعهد فريزر، قد بدأت منذ الثمانينيات، بقياس مستوى الحريات الاقتصادية في العديد من دول العالم. وفي هذا السياق، قامت مؤسسة هيريتيج بإصدار مؤشر الحرية الاقتصادية في شباط عام 2023، والذي يتمحور حول سياسة الحكومة ورقابتها على البيئة الاقتصادية والريادية.

وفي هذا الإطار، يتضمن المؤشر الكلي أربعة محاور رئيسية يندرج تحتها 12 مؤشراً فرعياً، يتم من خلالها تصنيف الدول حسب ترتيبها من بين 183 دولة مشاركة في تقرير عام 2023. وإعطائها درجة حسب الإنجاز المتحقق في مؤشراتها من 0 (الأضعف) إلى 100 (الأفضل).

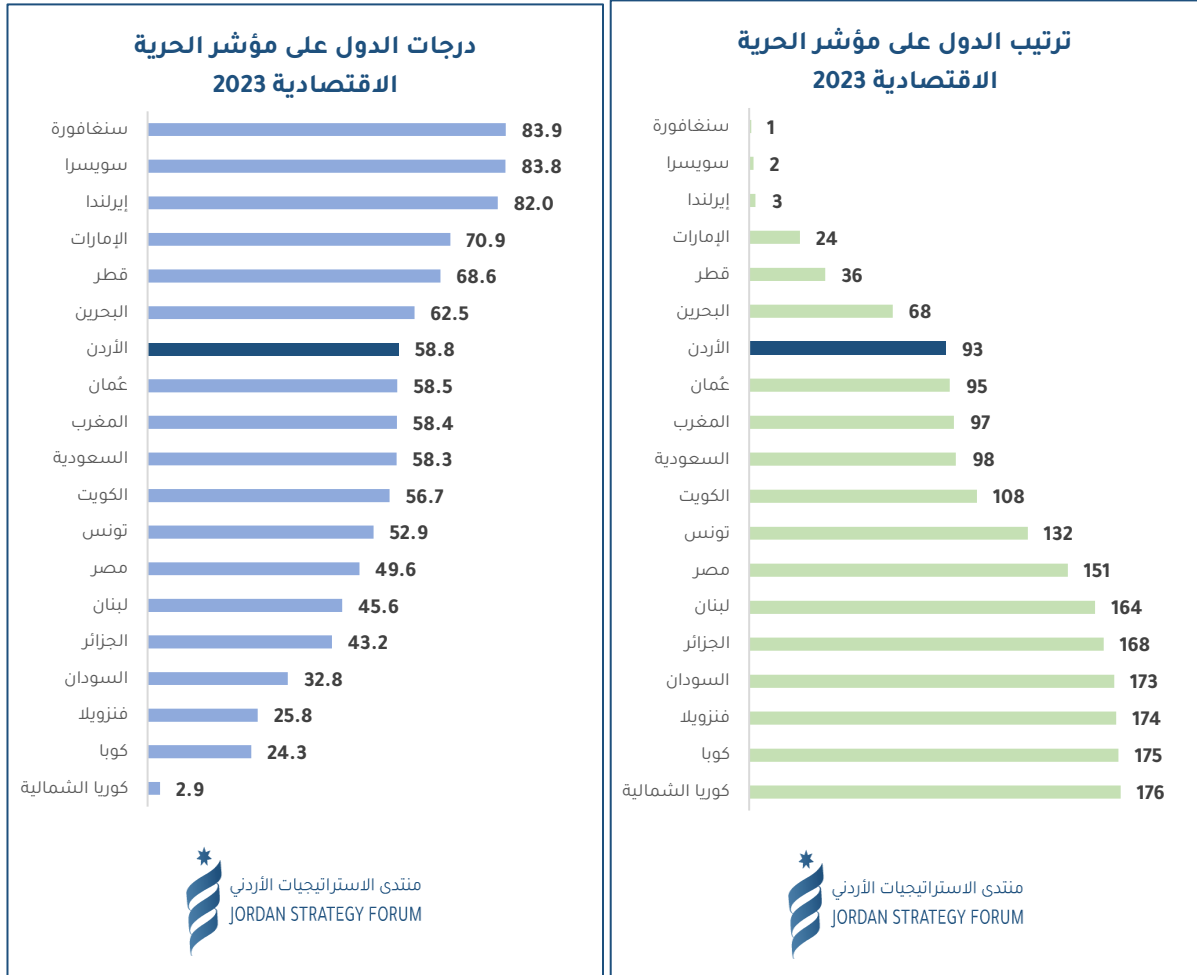
مؤشر الحرية الاقتصادية (المحاور والمؤشرات الفرعية)



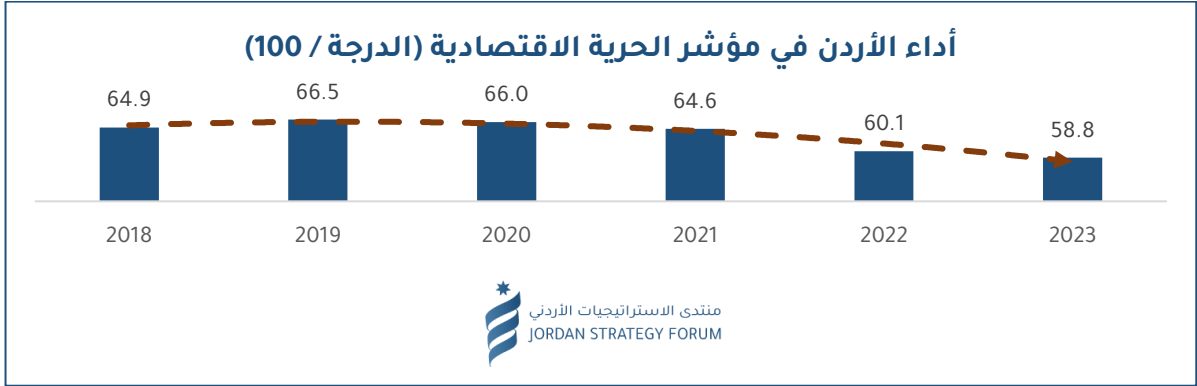
إن الهدف العام من ملخص السياسات الصادر عن منتدى الاستراتيجيات الأردني، هو تسليط الضوء على موقع الأردن في مؤشر الحرية الاقتصادية 2023، وتحديد أولويات ومجالات التحسين لرفع درجته وترتيبه على المؤشر.

2. مؤشر الحرية الاقتصادية 2023: بعض المشاهدات:

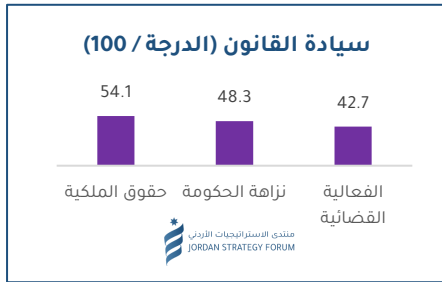
1. كانت سنغافورة الدولة ذات الأداء الأفضل على المؤشر من بين 183 دولة، وبدرجة كلية بلغت (100/83.9). أما بالنسبة للدولة ذات الأداء الأضعف في المؤشر، فقد جاءت كوريا الشمالية بالمرتبة الأخيرة، وبدرجة كلية بلغت (100/2.9).
2. حصلت الإمارات على المرتبة الأولى من بين 16 دولة عربية مشاركة في التقرير، وبدرجة كلية بلغت (100/70.9)، وترتيب عالمي بلغ 24/183. بينما جاءت السودان بالمرتبة الأخيرة على مستوى الدول العربية، وبدرجة كلية بلغت (100/32.8)، وترتيب عالمي بلغ 173/183.
3. أما الأردن، فقد حصل على درجة كلية متوسطة نسبياً بلغت (100/58.8). وقد جاء بالمرتبة الخامسة على مستوى الدول العربية، والمرتبة 93/183 على المستوى العالمي.



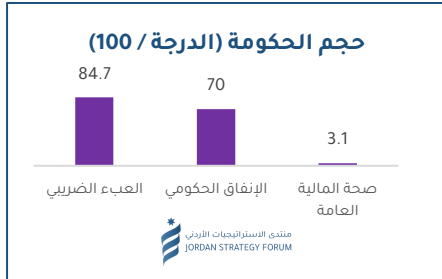
4. تجدر الإشارة إلى أن درجة الأردن قد تراجعت بمرور الزمن، حيث انخفضت من 100/64.9 في عام 2018 إلى 100/58.8 في عام 2023.



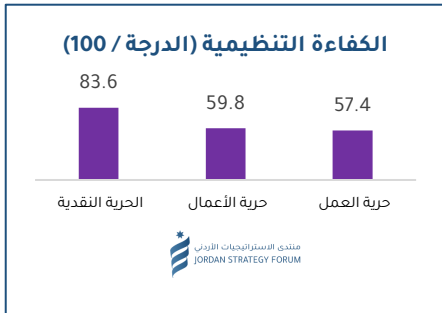
درجات الأردن على المؤشرات الفرعية الـ 12 لمؤشر الحرية الاقتصادية



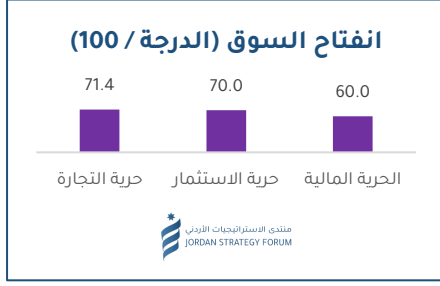
1. كان الأداء الأضعف للأردن في محور سيادة القانون؛ إذ حصل على درجات منخفضة في المؤشرات الفرعية التابعة له. فقد حصل على درجة (100/42.7) في مؤشر الفعالية القضائية وبترتيب 183/98، ودرجة (100/48.3) في مؤشر نزاهة الحكومة وبترتيب 183/67، ودرجة (100/54.1) في مؤشر حقوق الملكية وبترتيب 183/82.



2. أما في محور حجم الحكومة، فقد حصل الأردن على درجة منخفضة جدًا في مؤشر صحة المالية العامة حيث بلغت (3.1/100) وبترتيب 183/163. وقد كانت درجة الأردن متوسطة نسبيًا (100/70) في مؤشر الإنفاق الحكومي وبترتيب 183/91. بينما كانت درجته في مؤشر العبء الضريبي هي الأفضل (84.7/100) ضمن هذا المحور وبترتيبه بلغت 183/58.



3. وقد حصل الأردن في محور الكفاءة التنظيمية، على درجة مرتفعة في مؤشر الحرية النقدية (83.6/100) وبترتيب بلغ 183/7 بين الدول عالمياً. بينما جاءت مرتبته متوسطة في مؤشر حرية الأعمال 183/100 وبترتيب (100/59.8)، وكذلك في مؤشر حرية العمل 183/80 وبترتيب (100/57.4).



4. أما في **محور انفتاح السوق**، فقد حصل الأردن على مرتبة متقدمة نسبياً في مؤشر حرية الاستثمار 183/52 وبدرجة (100/70)، والحرية المالية 183/51 وبدرجة (100/60). في حين جاءت مرتبته متوسطة في مؤشر حرية التجارة 183/90، وإن كانت درجته متقدمة نسبياً (100/71.4).

3. أولويات تحسين موقع الأردن على مؤشر الحرية الاقتصادية:

في إطار جميع ما ذكر أعلاه، لا بد من النظر في كافة المؤشرات الفرعية المستخدمة في احتساب مؤشر الحرية الاقتصادية للعمل على تحسين درجة وترتيب الأردن فيها. وعليه،

أ. لا بد من العمل على تحسين **مؤشر سيادة القانون**، والذي يقيس مدى ثقة الأفراد بالقوانين التي تفرضها الحكومة من أجل حماية حقوق الملكية بما في ذلك مخاطر مصادر الملكية، واحترام حقوق الملكية الفكرية، وجودة إنفاذ العقود، وإنفاذ القانون. كما لا بد من العمل على تعزيز الفعالية القضائية والتي تشمل بالإضافة إلى استقلال القضاء وجودة العملية القضائية، جودة الخدمات العامة واستقلالية الخدمة المدنية. وأخيراً، من الضروري العمل على تعزيز الثقة بنزاهة الحكومة من حيث انطباعات الأفراد حول الفساد، ومخاطر الرشوة، وسيطرة النخب وأصحاب المصالح الخاصة على الدولة.

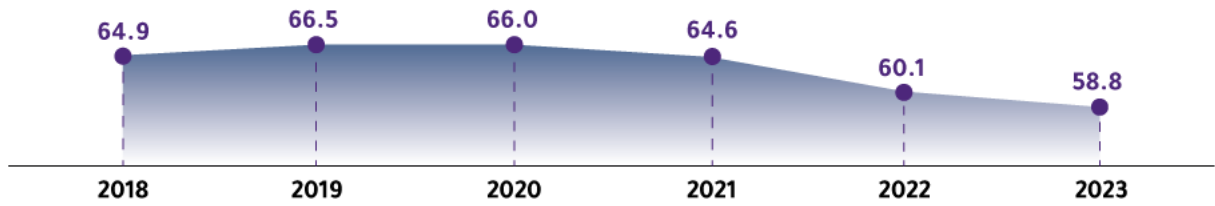
ب. أما في **محور حجم الحكومة**، فتكمن المشكلة الرئيسية بعجز الموازنة العامة وعبء الدين العام، وعليه، لا بد من العمل على تحسين أداء المالية العامة للأردن، وتخفيض الدين العام.

ج. وفي **محور الكفاءة التنظيمية**، لا بد من العمل على تحسين المؤشرات الفرعية لهذا المحور، وبالأخص مؤشر حرية الأعمال والذي يقيس مخاطر بيئة الأعمال وجودة تنظيمها، بالإضافة إلى المشاركة الاقتصادية للمرأة والتي تعد من الأدنى في العالم. كما لا بد من النظر أيضاً إلى مؤشر حرية العمل وبالأخص رفع إنتاجية العامل، ومعدل المشاركة في قوى العمل من الجنسين.

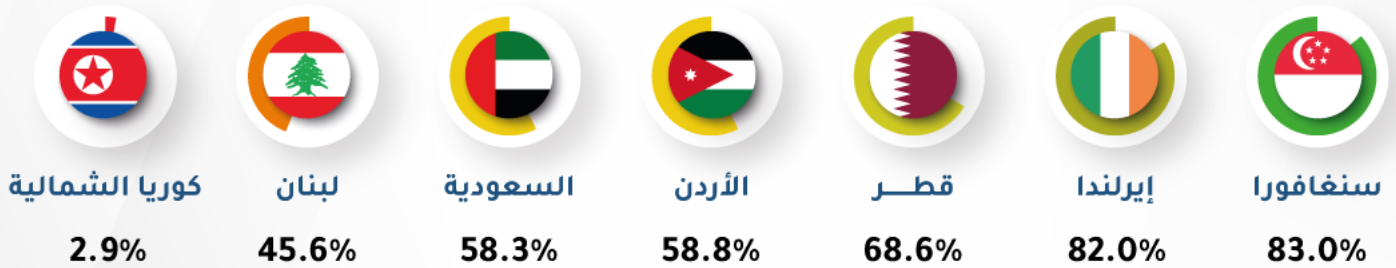
د. أما في **محور انفتاح السوق**، فلا بد من إيلاء الاهتمام بمؤشر الحرية المالية وخاصة تطوير الأسواق المالية ورأس المال لتحسين مرتبة الأردن في هذا المؤشر.

يقوم المؤشر بقياس قدرة الأفراد والشركات على العمل بحرية وفق اقتصاديات السوق دون تدخل حكومي أو قيود مفرطة.

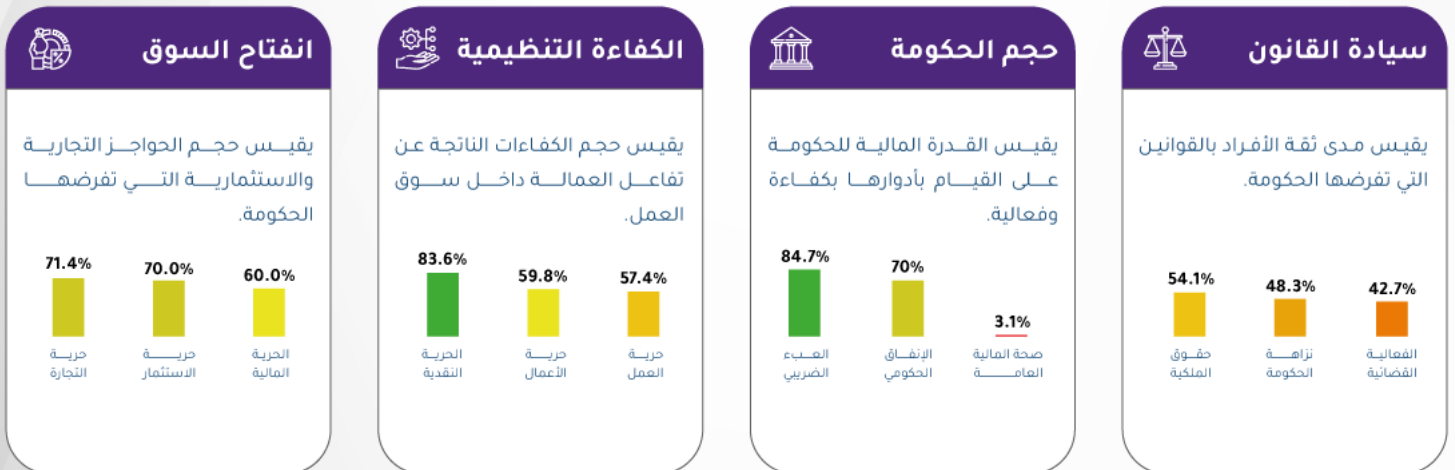
أداء الأردن في مؤشر الحرية الاقتصادية (الدرجة / 100)



أداء بعض الدول في مؤشر الحرية الاقتصادية (الدرجة / 100)



درجة الأردن في المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية





منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

www.jsf.org

www.jsf.org  /JordanStrategyForumJSF  @JSFJordan